

سيادة النائب علي العلق المحترم

تحية طيبة

نتقدم لكم بالشكر على رسالتكم المؤرخة في 2011/12/1 وما حملت من ملاحظات، على تقريرنا حول مراقبة عملية اختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وسررنا باهتمامكم بالتقرير. ونؤكد لكم احترامنا لجميع الملاحظات والاراء التي ترد لنا، فقد سبق ان تلقينا ملاحظات النائب الدكتورة حنان الفتلاوي، وتعاملنا مع ملاحظاتها بالاحترام والجدية والمهنية اللازمة لطبيعة عملنا. بطبيعة الحال، وكما هو موضح في تقريرنا، فان فصح المجال لمنظمات المجتمع المدني المختصة بمراقبة العملية الانتخابية وتفصيلها وادارتها، لكي تشهد عمليات اختيار وانتخاب مجلس المفوضين، هو ما يضي الشفافية المطلوبة في تعزيز الثقة في هذا الجانب، وهذه كانت من بين اهم توصياتنا التي جاءت في التقرير. لقد اعتمدنا في كتابة تقريرنا على تصريحات السادة النواب وذوي الشأن في هذا المجال، حيث تعد تصريحات السادة النواب لوسائل الاعلام من بين مصادر المعرفة لما يدور في عمل البرلمان، واحد مصادر المراقبة المهنية ومتطلباتها. وتمنينا صدور بيانات من لجنتم الموقرة وترقبنا ذلك، كما لم ينشر موقع مجلس النواب اي معلومات عن ذلك. وتقريرنا الاولي يهدف كذلك الى الاشارة الى واجب اللجنة البرلمانية في توفير المعلومات للرأي العام. فيما لم يصدر لغاية اليوم اي تصريح او بيان من لجنتم الموقرة.

سيادة النائب علي العلق المحترم:

نضع أدناه تحت تصرفكم توضيحاتنا على ملاحظتكم.

- 1- نتابع باستمرار الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي ولم نجد اي معلومات حول الموضوع او تصريحات من قبل اللجنة المكلفة، لذلك اعتمدنا في تقريرنا على معلومات من تصريحات اعضاء مجلس النواب واخبار وكالات انباء ومواقع صحف وشبكات اخبارية وسندرج الروابط الخاصة بها في النقاط اللاحقة.
- 2- بخصوص ملاحظتكم حول ما ورد في تقرير منظمنا والذي ينص ((وشكل مجلس النواب العراقي لجنة خبراء نيابية برئاسة النائب عن ائتلاف دولة القانون علي العلق، فيما اختير النائب عن ائتلاف العراقية زياد طارق نائبا لرئيس هذه اللجنة، والنائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب مقررا لها إضافة الى 18 عضواً يمثلون ثلاث كتل رئيسية هي: القائمة العراقية، والتحالفين الوطني والكردستاني، فيما لم يتم اختيار أي ممثل عن الكتل السياسية الأخرى.)) فقد تم اعتماد هذه المعلومات من قبل موقع اذاعة العراق الحر حيث نشر خبر بعنوان "اتهامات لكتل برلمانية بمحاولة تسييس مفوضية الانتخابات" يوم 2011/11/26 وكذلك تم نشر خبر على موقع البوابة يوم 2011/11/22 بعنوان "العراقية البيضاء: تشكيل لجنة اختيار مجلس المفوضين بمفوضية الانتخابات بني على أسس طائفية" والنص من التقرير الذي اعتمدنا منه هو: ((من جهته، قال النائب عن القائمة زهير الاعرجي، خلال المؤتمر، إن "اللجنة ضمت المكونات الثلاثة الشيعية والسنة والكرد"، مشيراً إلى أنه "تم اختيار علي العلق من دولة القانون رئيساً للجنة و18 عضواً يمثلون ثلاث كتل رئيسية هي القائمة العراقية والتحالفين الوطني والكردستاني، فيما تم تهميش الكتل السياسية الأخرى".)) وادناه روابط الخبر

<http://www.iraqhurr.org/content/article/24403060.html>

<http://www.albawwaba.net/news/59861>

3- بخصوص ملاحظتكم حول ما ورد في تقريرنا والذي ينص ((وفي أحيان أخرى لوحظ حضور أعضاء بدلاء عن أعضاء آخرين ومن نفس الكتلة أو الحزب الذي ينتمي له العضو الأصلي)) فتم الحصول على المعلومات من شبكة نباء المعلوماتية حيث نشرت خبر بعنوان " مجلس المفوضين الجديد للانتخابات في العراق: اختيار على اساس المحاصصة والمصالح الحزبية والفئوية الضيقة". والنص الذي اعتمدنا عليه من التقرير هو ((وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لهذا الغرض وكانت (وفقا لأدعاءات بعض اعضائها) تتميز اجتماعاتها بالجدية والمواضبة لكن تم تسجيل تغيب واضح للعديد من اعضائها في تلك الاجتماعات وفي أحيان أخرى لوحظ حضور اعضاء بدلاء عن اعضاء اخرين ومن نفس الكتلة أو الحزب الذي ينتمي له العضو الأصلي - مما حال دون الاستفادة من خبرات وأفكار المجموع و حدوث قطع في التواصل مع المجموع.)) ومرفق رابط الخبر ادناه

<http://www.annabaa.org/nbanews/63/238.htm>

4- اما بخصوص ملاحظتكم حول ما ورد في تقريرنا ونصه ((واستقبلت اللجنة النيابية استمارات الترشيح عبر البريد الالكتروني، حيث بلغ عدد المتقدمين للترشيح في مجلس المفوضين سبعة آلاف متقدم، وفيهم 300 شخص قدموا الطلبات بعد انقضاء المدة القانونية لتسلمها، وهناك 479 كانوا قد قدموا الطلبات قبل الإعلان عن فتح باب الترشيح بشكل رسمي، وهناك 1000 متقدم غير مستوف للشروط، وسيتم استبعاد هؤلاء عن الترشيح.)) فهي من قبل موقع وكالة الانباء صوت العراق حيث ورد في خبرها وعنوانه "لجنة المفوضين تستبعد 1800 متقدم لمفوضية الانتخابات" والنص الذي اعتمد منه هو ((وقال نائب رئيس اللجنة المكلفة باختيار مجلس المفوضين زياد طارق الذرب في حديث لـ"شفق نيوز" إن "عدد المتقدمين للترشيح في مجلس المفوضين بلغ سبعة آلاف متقدم، وفيهم 300 شخص قدموا الطلبات بعد انقضاء المدة القانونية لتسلمها، وهناك 479 كانوا قد قدموا الطلبات قبل الاعلان عن فتح باب الترشيح بشكل رسمي، وهناك 1000 متقدم غير مستوف للشروط، وسيتم استبعاد هؤلاء عن الترشيح".))

<http://www.sotaliraq.com/mobile-news.php?id=32176#axzz1fYko0UBN>

5- يسعدنا قراركم بخصوص حضور المنظمات اجتماعات اللجنة لتعزيز مبدأ الشفافية وبالتأكيد سوف نقدم طلب رسمي الى رئاسة اللجنة للموافقة على حضورنا. كما نرجوا من سيادتكم ان توضحوا لنا طريقة ومكان تقديم الطلب ، وهل يمكن ان يتم عن طريق الایمیل؟

6- بخصوص المعلومات الواردة في التقرير عن ان عملية الاختيار تجري وفق المحاصصة الطائفية والحزبية والذي نصه: ((وتشير المعلومات المتسربة من اللجنة ان عملية الاختيار تجري وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والحزبية وان من تم اختيارهم ينتمون لأحزاب سياسية، وهذا ما تخوف منه أعضاء في البرلمان العراقي، الذين أكدوا عدم منحهم الثقة لمجلس المفوضية الجديد إذا ثبت انتماءهم لأحزاب سياسية أو تم اختيارهم على أساس طائفي، وعدم اعتماد الكفاءة والنزاهة في عملية الاختيار.))

نشرت العديد من وكالات الانباء وتصريحات من كتل برلمانية بهذا الخصوص ، حيث نشرت السومرية نيوز على موقعها يوم 22 تشرين الثاني خبرا بهذا الصدد والجزء الذي اخذ النص منه هو: ((وقال النائب عن

العراقية البيضاء محمد العريبي خلال مؤتمر صحفي عقده اليوم، في مبنى البرلمان وحضرته "السومرية نيوز"، إن قائمته "تتحفظ على لجنة اختيار مجلس المفوضين لمفوضية الانتخابات والمكونة من أعضاء في مجلس النواب"، مبيناً أن "الاختيار تم على أسس طائفية". ((وهذا ما دعانا للتعبير عن تخوفنا حيث يجب ان تكون التشكيلة القادمة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات مبنية على اساس النزاهة والكفاءة والمهنية والحيادية قبل ان تبنى على اساس الكتلة والحزب .

http://www.ninanews.com/arabic/News_Details.asp?ar95_VQ=FJDEGI

<http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=10389>

<http://www.alsumarianews.com/ar/1/31743/news-details-.html>

<http://www.annabaa.org/nbanews/63/238.htm>

سيادة النائب المحترم:

حينما نُؤشّر على النواقص والهفوات فان هذا لا يعني اننا نقف مع جهة ضد جهة اخرى، وانما هو دعم للجنتكم كي تتمكن من تلافي ذلك، وبهدف تمتين عناصر الثقة بجهودها، سيما حينما تأتي الملاحظات من منظمة عملت وستعمل على وفق معايير المهنية، والتي من مستلزماتها الحيادية والشفافية والموضوعية ونشر المعلومات، التي تسهم في بناء الثقة وتعزيزها، كما تُؤشّر على الاخطاء والخروقات والنواقص. ستبقى منظمنا متمسكة بمهنتها واستقلاليتها، وهي تقف على مسافة واحدة من جميع الكتل النيابية، وستستمر بممارسة واجبها وبما يتطلبه العمل المهني، ومن اجل ان نكون اقرب ما يكون الى عملكم. ونتطلع الى مساعدتكم في توفير ما يمكن، ومنها حضور بعض اجتماعات لجنتكم الموقرة، كي نُؤدي دورنا الرقابي على احسن وجه.

ولكم فائق التقدير والاحترام

منظمة تموز للتنمية الاجتماعية
2011/12/3